الأمم المتحدة S/2016/786

مجلس الأمن

Distr.: General
16 September 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أوجّه انتباهكم إلى ما يلي:

لقد وقعت المملكة العربية السعودية ضحية لميليشيات المتمرّدين الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق، علي عبد الله صالح، التي تشنّ الهجمات بشكل عشوائي غير مسؤول، بما في ذلك باستخدام الصواريخ والقذائف التسيارية، ضد أهداف على الحدود السعودية وداخل الحدود الإقليمية للمملكة العربية السعودية، مما أدى إلى سقوط مئات القتلى من المدنيين وإلى تدمير البنى التحتية المدنية، بما في ذلك إلحاق الأضرار بالمدارس والمستشفيات.

وقد استهدفت هذه الهجمات عددا من مناطق المملكة العربية السعودية، ومنها نجران وجازان وعسير. وتعرّضت الأراضي السعودية لما يناهز ٣٠ هجمة بالقذائف التسيارية. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦، أطلقت ميليشيات المتمردين الحوثيين ومناصريها قذيفة تسيارية من طراز ”زلزال - ٣“ على مدينة نجران في جنوب المملكة العربية السعودية. وقذائف ”زلزال - ٣“ هي قذائف تسيارية قصيرة المدى تُنتج في إيران.

وفي انتهاك لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، تورّد إيران الأسلحة والذخائر إلى ميليشيات المتمردين الحوثيين في اليمن. وفي مرّات عديدة، تم ضبط أسلحة إيرانية غير مشروعة بواسطة عدّة دول أعضاء، وأيضا بواسطة القوات البحرية المشتركة. وقد تبيّن من عمليات ضبط الأسلحة المنقولة بحراً هذه، بما فيها عمليات الضبط التي قامت بها أستراليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، أن شحنات ضخمة من الأسلحة غير المشروعة هي لأسلحة إيرانية المصدر. وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أصدر الأسطول الخامس للولايات المتحدة بيانا أكد فيه أنه ”للمرة الثالثة خلال بضعة أسابيع، ضبطت القوات البحرية الدولية التي تقوم بعمليات في مياه بحر العرب أسلحةً غير مشروعة ... وهي، وفقا لتقدير الولايات المتحدة، إيرانية المصدر وكانت على الأرجح في طريقها إلى المتمرّدين الحوثيين في اليمن“. وهناك عدّة بلاغات متعلقة باعتراض الشحنات جرى فيها توثيق ضبط كميات كبيرة

الرجاء إعادة استعمال الورق

من الأسلحة والذخائر، ومن بينها قذائف مضادة للدبابات إيرانية الصنع، وآلاف من البنادق الهجومية، وبنادق قنص من طراز دراغونوف، وبنادق آلية من طراز AK-47، وسبطانات احتياطية، ومدافع هاون، ومئات من القنابل الصاروخية، وأجهزة إطلاق قنابل صاروخية، وغير ذلك من الأسلحة غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، فقد خُلص من تقييم الحالات إلى أن معظم أعضاء طواقم السفن التي تم اعتراضها هم إيرانيو الجنسية.

وإن تهريب الأسلحة غير المشروعة إلى ميليشيات المتمردين من الحوثيين وأنصار صالح لا يشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن فحسب، بل ويشكل تهديد مباشرا وملموسا لأمن المملكة العربية السعودية واليمن والمنطقة، وتهديدا لصون السلم والأمن الدوليين.

وتعيد المملكة العربية السعودية تأكيد حقها في اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمواجهة تهديدات ميليشيات المتمردين من الحوثيين وأنصار صالح المموَّلة والمدعومة من إيران، وهي لن تدخر جهدا في حماية أمن وسلامة المملكة العربية السعودية، وأمن وسلامة اليمن وشعبه والمنطقة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويجب أن تُحاسَب ميليشيات المتمردين الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح وحليفها الأجنبي على ما تقوم به باستمرار من سلوك إجرامي غير مسؤول. فالتهاون لن يفضي إلا إلى التشجيع على ارتكاب المزيد من الانتهاكات وتهديد سلامة وأمن الشعب اليمني والمملكة العربية السعودية والمنطقة. وعلاوة على ذلك، فإنه سينتقص من مصداقية قرارات المجلس وسيشكل عقبة إضافية أمام التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في اليمن.

وإن المملكة العربية السعودية تدعو مجلس الأمن إلى النهوض بمسؤوليته واتخاذ التدابير المناسبة واللازمة ضد مخرّبي عملية الانتقال السياسي في اليمن ومنتهكي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس في إطار الفصل السابع من الميثاق. وإننا كذلك نحث المجلس بصفة خاصة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمطالبة إيران بأن تمتثل لجميع قرارات المجلس ذات الصلة، وبأن تتوقّف وتمتنع عن القيام بأي أعمال غير قانونية في اليمن.

وتكرّر المملكة العربية السعودية الإعراب عن دعمها للعمل المهم الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، إسماعيل ولد شيخ أحمد، من أجل التوصل إلى اتفاق شامل لإنهاء النزاع في اليمن، وفقا لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني وآلية تنفيذها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله بن يحيى المعلمي
الممثل الدائم